رئيس الجمهورية، مؤكداً ضرورة نقل وقود المنازل من الغاز إلى الكهرباء:

يجب إكمال مشاريع المياه والكهرباء باستخدام الأساليب الحديثة والتنبؤات المستقبلية

الوفاق/ أشاد رئيس الجمهورية بجهود المهندسين والخبراء في صناعة المياه والكهرباء لمعالجة الاختلالات، وأكد: يجب إكمال مشاريع المياه والكهرباء باستخدام المعرفة الحديثة والتنبؤات المستقبلية لتوفير تنمية مستدامة وموثوقة للبلاد.

وأعرب الدكتور مسعود بزشكيان، الإثنين (١٢ نوفمبر)، في مراسم افتتاح مشاريع صناعة المياه والكهرباء التابعة لوزارة الطاقة، عن شكره وتقديره لجميع المهندسين والخبراء الذين يبذلون جهوداً لمعالجة الاختلالات، وقال: في هذه الأيام، تتحملون ضغوطاً كبيرة في مجالات المياه والكهرباء والغاز؛ لكن رغم الطعنات التي تُوجه إليكم، فإن هذه الجهود جديرة بالثناء؛ إذ إن الأرقام والإحصاءات التي أعلنت في مختلف قطاعات صناعة المياه والكهرباء تُظهر أنكم تمكنتم، في فترة قصيرة، من الوصول إلى النتائج المرجوة.

وأكد الرئيس بزشكيان أن الضغوط أو التوصيات التي نوجهها إلى الأجهزة والمؤسسات تهدف إلى تعزيز التآزر والتنسيق، وأضاف: إن العدو يسعى إلى استغلال الاختلالات القائمة من أجل إثارة الخلافات الداخلية؛ لكن كما أكد قائد الثورة الإسلامية، فإن مفتاح نجاح البلاد يكمن في الحفاظ على الوحدة والانسجام الوطني، لذا يجب على جميع الأجهزة أن تعمل بتنسيق وتكامل تام لاتخاذ إجراءات فعالة في معالجة الاختلالات.

وأشاد الدكتور بزشكيان بتعاون الشعب خلال الحرب الصهيونية المفروضة التي استمرت ١٢ يوماً، وقال: كل جهودنا تهدف إلى خدمة الشعب. إذا رأى الشعب جهودنا وأدرك أننا نخدم في جميع المجالات، فسيكونون إلى جانبنا. عدوّنا متجبّر وظالم وقاسٍ، ويجب أن نُمهّد جهودنا الطريق لإحباطه، وفي الوقت نفسه يواصل الشعب حياته برأس مرفوع. ربما تكون هذه الصعوبات نعمة إلهية لنستيقظ ونأخذ بعين الاعتبار الأساليب الحديثة في التنمية.

وأضاف: منذ ٨ سنوات، قلت الأمطار في البلاد عن متوسط الخمسين عاماً، لذا نطلب من الشعب المساعدة في تعديل نمط الاستهلاك. إذا استهلك كل فرد الطاقة بكفاءة في موقعه، وراعى الآخرين في جميع أنحاء البلاد، فلن تنقطع المياه أو الكهرباء أو الغاز، وسنشهد أقل قدر من التوتر في البلاد، وستحصل الوحدات الإنتاجية والمصانع على الكهرباء.

وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة نقل وقود المنازل من الغاز إلى الكهرباء، مشدداً على أن هذا الإجراء يساهم بشكل كبير في استدامة الطاقة، وحماية البيئة، وإدارة الاستهلاك بشكل صحيح. كما شدد على ضرورة اتخاذ إجراءات لتعديل نمط الاستهلاك وتركيب الألواح الشمسية للوحدات السكنية، بحيث تقدم البنوك تسهيلات للمواطنين.

يجب أن تتخلى جميع المؤسسات والأجهزة عن الإجراءات الروتينية، وتعميم تجارب القطاعات الناجحة لتكون نموذجاً للإصلاح والاستهلاك الأمثل للطاقة

وأضاف: إن جميع المؤسسات والأجهزة المسؤولة في مجال الطاقة يجب أن تتخلى عن الإجراءات الروتينية، وتعميم تجارب القطاعات الناجحة لتكون نموذجاً للإصلاح والاستهلاك الأمثل للطاقة. وتابع: إذا توفرت الإرادة والعزيمة، فإن جميع الخطط والبرامج في هذا الاتجاه ستسير على ما يرام. وبلا شك، فإن ما تشاهدونه اليوم يمثل تقدماً مقارنة بالوعود السابقة، وقد حققت جميع المشاريع نمواً يفوق التوقعات التي وضعناها لها.

وفي إشارة إلى تحقيق الاستقرار والأمن في البلاد، أكد رئيس الجمهورية أن تحقيق التنمية المستدامة الشاملة يتطلب أن تكون جميع المشاريع قابلة للتنفيذ ومتميزة، وقال: لذا فلنمد أيدينا لبعضنا البعض، لنخطو بقوة وعزة نحو رفعة إيران.

وفي ختام كلمته، أكد الدكتور بزشكيان على تطوير البنى التحتية للاتصالات والفضاء الافتراضي، وقال: بناءً على التعاليم الإلهية، يجب أن نؤدي أعمالنا بأفضل صورة ممكنة. إذا تمكّنا من تغيير عقليتنا، فسنتحرك بلا شك نحو تحسين جودة أعمالنا.

ظروف صعبة في مجال توفير الطاقة

وفي جانب آخر من الاحتفال، أشار وزير الطاقة إلى "أننا نمر بظروف صعبة للغاية في مجال توفير الطاقة"، وقال: في قطاع صناعة المياه، نطلب تعاون الشعب للالتفات إلى تعديل نمط الاستهلاك. كذلك، سيتم قطع المياه عن المشتركين المفرطين في الاستهلاك إذا لم يسيطروا على استهلاكهم. ومن الأمور التي يجب التركيز عليها في هذه الظروف استخدام المياه الرمادية، حيث يمكن لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي في رباط كريم أن تكون حلاً فعالاً في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام هذه المياه في صناعة إنتاج الخشب.

وقام محافظو طهران والمحافظة المركزية وألبرز بشرح النقاط الفنية والتخصصية الخاصة بالمشاريع التي تم افتتاحها وتشغيلها.

فيما بعد، أمر رئيس الجمهورية بتشغيل محطة توليد الكهرباء الدورية المتكاملة "سهند" في محافظة آذربايجان الشرقية، ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي في رباط كريم مع شبكة وخطوط جمع مياه الصرف الصحي في محافظة طهران، ومشروع نقل المياه من سد طالقان إلى محطات معالجة المياه في محافظتي ألبرز وطهران؛ بالإضافة إلى محطة توليد كهرباء شمسية بقدرة ١٧٢ ميغاواطاً. كما أصدر تعليمات لبدء العمليات التنفيذية لمحطة توليد كهرباء شمسية بقدرة ٧٤٥ ميغاواطاً ومشاريع تحسين استهلاك الكهرباء.

من «بريكس» و«شنغهاي» إلى الإيرانيين في الخارج..

جذب الإستثمارات بدبلوماسية اقتصادية

الوفاق/ كان جذب الاستثمارات الجديدة، خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي، دائمًا أحد الهموم الرئيسية للحكومات لتحقيق النمو الاقتصادي؛ وهو مجال تأثر في السنوات الأخيرة أكثر من أي شيء آخر بالعقوبات الأمريكية الجائرة، لكن التجربة أظهرت أنه حتى في هذه الظروف يمكن المضي قدمًا بالعمل.

يُعدّ تأمين الموارد المالية أحد الشروط المسبقة لتحقيق النمو الاقتصادي؛ وهي موارد قد يتعين أحيانًا توفيرها من مصادر خارجية ليس فقط لإدخال موارد جديدة إلى اقتصاد البلاد، بل أيضًا لتعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول، مما يخلق نوعًا من الردع الاقتصادي. وفي ظل الظروف التي يواجه فيها الاقتصاد الإيراني نقصًا في الموارد المالية وتحديات العقوبات، يسعى البنك المركزي ووزارة الاقتصاد إلى الحفاظ على النمو الاقتصادي من خلال التركيز على الموارد الداخلية؛ لكن النقطة المهمة هي أن الخبراء يرون أن الاعتماد على الاستثمار الداخلي وحده لا يكفي.

يمكن للاستثمار الداخلي أن يملأ جزءًا من الفراغ؛ لكن قيود الميزانية والقدرات المالية للشركات المحلية، خاصة في القطاعات الكبيرة والصناعية، تمنع من أن تحل بالكامل محل الاستثمار الأجنبي.

النمو الاقتصادي المنخفض

من أهم تبعات انخفاض الاستثمار الأجنبي تأثيره على سوق العمل وخلق فرص العمل. مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، تقل المشاريع الصناعية والبنية التحتية الكبرى، وتتقلص فرص العمل الجديدة، مما يشكل تهديدًا وظيفيًا خاصة للشباب وخريجي الجامعات.

ولا ينبغي أن يُغفل أن الاعتماد الكلي على الاستثمار الداخلي قد يؤدي إلى تقييد فرص العمل، لأن الشركات المحلية غالبًا ما تفتقر إلى القدرات المالية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء مشاريع كبرى تولد فرص عمل.

تُظهر نظرة إلى التجارب العالمية أن الدول التي نجحت في تحقيق نمو مستدام وتوليد فرص عمل عالية كانت دائمًا قادرة على مزج الاستثمار الأجنبي مع الاستثمار الداخلي. فالدول المجاورة مثل تركيا والإمارات، من خلال جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات الصناعية والتكنولوجية، سارعت في تسريع نموها الاقتصادي. وتُبين التجربة العالمية إن الاعتماد الكلي على الموارد الداخلية، دون جذب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا، يؤدي عادة إلى نمو محدود وبطيء وعرضة للضعف. وإذا أرادت إيران أن تمتلك اقتصادًا أكثر ديناميكية وتوليدًا للوظائف، فلا يمكنها تجاهل استقطاب الاستثمار الأجنبي.

لذلك، في الظروف الحالية، يحتاج الاقتصاد الإيراني إلى سياسات متعددة الأوجه لتحقيق التنمية. والاعتماد الكلي على الموارد الداخلية قد يساعد في إدارة الأزمة إلى حد ما؛ لكنه لا يمكن أن يحل محل الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا.

الاعتماد فقط على رأس المال الداخلي، رغم أنه قد يدفع بعض المشاريع مؤقتًا، لن يؤدي دون التكنولوجيا والموارد الخارجية إلى نمو اقتصادي مستدام أو مولد للوظائف، حيث يوصي الخبراء بأن تكون السياسات التحفيزية للاستثمار الأجنبي، إلى جانب دعم الموارد الداخلية، في صدارة الأولويات لتحقيق نمو مستدام وخلق فرص عمل.

اعتماد أكثر من ٢٠ مليار دولار استثمار أجنبي

أدت الضرورة في جذب الاستثمارات الجديدة إلى أن تجعل الحكومة الرابعة عشرة، إلى جانب الاعتماد على الموارد الداخلية، موضوع جذب الاستثمار الأجنبي خاصة من الإيرانيين في الخارج على جدول الأعمال مرة أخرى.

بناءً على آخر إحصاءات وزارة الاقتصاد، منذ بداية الحكومة الرابعة عشرة حتى نهاية يونيو (فترة زمنية مدتها ١١ شهراً)، تم اعتماد ٥٩٥ مشروع استثمار أجنبي بقيمة ٢٠ ملياراً و٣٧٩ مليون دولار، ومن هذا المبلغ، تم جذب ٩٩٨ مليوناً و٢٤ ألف دولار.

وساهمت منظمة الاستثمارات الاقتصادية الإيرانية، من خلال تعزيز العلاقات الدولية، والمشاركة النشطة في الاجتماعات العالمية مثل قمم بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون والبنك الإسلامي للتنمية وبنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية، وتوقيع اتفاقيات استثمار مع دول مثل عمان والتفاوض مع كوبا والإمارات العربية المتحدة، في تحقيق الأهداف الكبرى للحكومة. وفي هذا السياق، لا ينبغي نسيان أن أحد العوائق في طريق جذب الاستثمار الأجنبي هو العقوبات الخارجية، خاصة الأمريكية؛ ولهذا السبب، يُعدّ جذب استثمارات الإيرانيين المقيمين في الخارج استراتيجية رئيسية لتأمين الموارد الخارجية ومواجهة تراجع النمو الاقتصادي. وقد أعلن وزير الاقتصاد في هذا الصدد عن التخطيط لإزالة العوائق الرئيسية وتسهيل الاستثمار في مختلف المحافظات.

ووفقًا لما ذكره علي مدني زاده، في الجلسة الأولى للجنة الاستثمار والتجارة في المجلس الأعلى لشؤون الإيرانيين في الخارج، فإن جزءًا كبيرًا من رؤوس الأموال التي يمكن أن تدخل البلاد، سواء كتمويل أو كاستثمار أجنبي، يأتي من استثمارات الإيرانيين المقيمين في الخارج.

رغبة الدول المتحالفة للتعاون مع إيران حتى مع "آلية الزناد"

وفقًا لإحصاءات منظمة الاستثمارات الاقتصادية الإيرانية، منذ بداية العام الحالي وحتى الآن، عُقدت سبع جلسات لهيئة الاستثمار الأجنبي، وخلال هذه الفترة تمت الموافقة على أكثر من ٢٥٧ مشروع استثمار أجنبي بقيمة تزيد عن ١١ ملياراً و٤٠٠ مليون دولار.

وفي أحدث قرارات هيئة الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠٢٥، التي عُقدت في شهر أكتوبر وبعد تحرك ثلاث دول أوروبية لتفعيل آلية الزناد، تمت مراجعة سبع طلبات استثمار أجنبي في قطاعات السيارات، والتعدين، والزراعة، والأدوية والصحة، والإسكان، والخدمات، وغيرها من القطاعات الصناعية. وقدّم هذه المشاريع مستثمرون من دول الصين وروسيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا وأفغانستان، وفي النهاية تمت الموافقة على جميع هذه الطلبات من قبل هيئة الاستثمار الأجنبي، بقيمة إجمالية بلغت ٦٦٦ مليون دولار.

يُظهر هذا الأمر أنه على الرغم من الضغوط الغربية، لا يزال هناك مستثمرون مهتمون بالتواجد في إيران، وأن تسهيل شروط الدخول يمكن أن يخفف عبئًا كبيرًا عن كاهل الاقتصاد الإيراني.

إيران وروسيا وكازاخستان يشكلون نافذة تجارية واحدة لبحر قزوين

خطت إيران وروسيا، بمشاركة كازاخستان، خطوة نحو إنشاء شبكة نقل وامدادات متكاملة في بحر قزوين؛ وهو برنامج يمكنه تحويل بحر قزوين إلى محور عبور جديد لأوراسيا، ويضع إيران في قلب تجارة شمال - جنوب وشرق - غرب في المنطقة. فقد أحدثت التطورات الأخيرة في التجارة الدولية وسلاسل التوريد فرصة استثنائية لإيران وروسيا لتحويل بحر قزوين إلى محور للتكامل الاقتصادي في أوراسيا، حيث يعتقد الخبراء أن استكمال الخط الحديدي رشت-آستارا وتطوير المحطات متعددة الوسائط يمكن أن يرفع قدرة نقل البضائع بين جنوب الخليج الفارسي ونهر الفولغا في روسيا إلى أكثر من ٢٥ مليون طن سنويًا.

الاستثمار المشترك بين إيران وروسيا تشمل المحطات الحاوية والمبردة في موانئ أنزلي وأميرآباد وآستارا، بنماذج BOT والاستثمار المشترك (JV)، قيد الدراسة. وهذه الإجراءات تتماشى مع إنشاء "النافذة الواحدة لبحر قزوين" بين إيران وروسيا وكازاخستان، والتي تهدف إلى تقليل وقت توقف البضائع في الموانئ.

محور التعاون المهم الآخر، هو الاستفادة من التقنيات اللوجستية الحديثة. وبناءً على ذلك، تم تصميم المنصة الرقمية Caspian Logistics Platform والتي توفر إمكانية تتبع الشحنات وحجز خطوط الشحن وتسوية الخدمات الموانئية. كما يتم دراسة ربط الأنظمة المصرفية الإيرانية والروسية مع التركيز على تبادل الريال الروسي-الروبل الروسي والمقايضة لخدمات النقل. في مجال النقل الجوي أيضًا، تم اقتراح خط شحن جوي مشترك بين إيران وروسيا في منطقة بحر قزوين لنقل البضائع القابلة للتلف وعالية القيمة المضافة. يمكن لهذا الإجراء أن يعزز مكانة إيران في النقل الجوي الإقليمي ويقلل الوقت اللازم لوصول البضائع إلى الأسواق المستهدفة. لإدارة هذه البرامج بشكل منسق، سيتم تشكيل اللجنة المشتركة للنقل في بحر قزوين تحت مظلة مجلس التعاون التجاري الإيراني-الروسي. وهذه اللجنة مكلفة بوضع برنامج خماسي لتطوير النقل بين إيران وروسيا وآسيا الوسطى، وتتابع مؤشرات كمية تشمل قدرة الموانئ، ووقت تفريغ البضائع، وحجم التبادلات الحاوية.

كما تم تقديم اقتراح لتشكيل أمانة مشتركة للوجستيات في بحر قزوين بين غرفة تجارة طهران والغرفة المشتركة الإيرانية-الروسية لمتابعة الاتفاقيات والمشاريع بشكل مستمر.

ويعتقد الخبراء أن تحقيق هذه المشاريع سيحول إيران إلى الحلقة الذهبية لشبكة النقل في أوراسيا، ولن يحول فقط اقتصاد البلاد، بل سيحول تجارة المنطقة بأكملها. ويمكن لهذا التعاون أن يزيد من فرص التصدير الإيرانية، ويعزز مكانة طهران كمحور لوجستي وتجاري لأوراسيا.